

تطريز

سر الاستغفار عقب الصلوات

تصنيف العلامة

محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي

المتوفى سنة (١٣٣٢) رحمه الله تعالى

منقول من التسجيل الصوتي للشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

الشيخ لم يراجع التفريغ

النسخة الأولى





للإعلام بخطأٍ طباعيٍّ أو الاستدراك أو إبداء رأيٍ؛

يُرجى المراسلة على البريد الآتي : Abdellahdj24@gmail.com







سلسلة شروح وتطريزات فضيلة الشيخ (١٢٢)

تطريز

سر الاستغفار عقب الصلوات

تصنيف العلامة
محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي
المتوفى سنة (١٣٣٢) رحمه الله تعالى

منقول من التسجيل الصوتي للشيخ الدكتور
صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين




النسخة الأولى

الشيخ لم يراجع التفريغ




بسم الله الرحمن الرحيم







الحمد لله ربِّنا، وأشــهد ألَّا إله إلا الله وحدَه لا شــريك له، وأشــهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله.

أمَّا بَعْدُ:

فهذا هو (**الدَّرس الثَّاني**) من (**برنامج الدَّرس الواحد الخامس**)، والكتاب المقروء فيه هو «**سرُّ الاستغفار عقب الصَّلوات**»، للعلَّامة جمال الدِّين القاسميِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقبل الشُّروع في إقرائه لا بدَّ من ذكر مقدِّمتين اثنتين:







﴿المُقَدِّمَةُ الأُولَى: التَّعْرِيفُ بالمُصَنِّفِ﴾

وتنتظم في ثلاثة مقاصدَ:

- **المقصد الأوَّل: جرُّ نسبه:**

هو الشَّيخ العلَّامة محمَّد جمال الدِّين بن محمَّد سعيد بن قاسمٍ الحلَّاق القاسميُّ الشَّافعيُّ الدِّمشقيُّ، يُعرَف بـ (الجمال القاسميِّ).

- **المقصد الثَّاني: تاريخ مولده:**

وُلِد يوم الإثنين الثَّامن من جمادى الأولى، سنة ثلاثٍ وثمانين بعد المائتين والألف (١٢٨٣).

- **المقصد الثَّالث: تاريخ وفاته:**

توفِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مساء السَّبت الثَّالث والعشرين من جمادى الأولى، سنة اثنتين وثلاثين بعد الثَّلاثمائة والألف (١٣٣٢)، وله من العمر تسعٌ وأربعون سنةً، فرحمه الله رحمةً واسعةً.









المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ: التَّعْرِيفُ بالمُصَنِّفِ

وتنتظم في ثلاثة مقاصدَ أيضًا:

- **المقصد الأوَّل: تحقيق عنوانه:**

طُبِع هذا الكتاب بالاعتماد على نسخةٍ خطِّيَّةٍ كتبها المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والَّذي يظهر أنَّ هذا هو العنوان المذكور فيها، ولم يُشِر ناشر الكتاب إلى خلاف ذلك.

- **المقصد الثَّاني: بيان موضوعه:**

موضوع هذا الكتاب: إثبات الاستغفار في أدبار الصَّلوات المكتوبات، وبيان غاية الشَّريعة من ترتيبه في هذا المحلِّ.

- **المقصد الثَّالث: توضيح منهجه:**

جمع رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في هذا الكتاب - على وجازته - بين الجادَّتين العظيمتين: الرِّواية، والدِّراية؛ فشطرُه الأوَّل مشتمِلٌ على ذكر الأحاديث المرويَّة في هذا المحلِّ المتعلِّقة بالاستغفار عقب الصَّلوات، وشطرُه الثَّاني مشتمِلٌ على بيان الحكمة الشَّرعيَّة من ترتيب الاستغفار بعد الصَّلوات المكتوبات.

وأصل هذه الرِّسالة ردٌّ لمقولة قائلٍ زعم عدم جواز الاستغفار بعد الصَّلاة.









قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآله أجمعين.

أمَّا بَعْدُ:

فهذه رسالةٌ في سرِّ الاستغفار عقب الصَّلوات، حَدَاني إلى جمعها أنَّ بعض الطَّلبة نقل عن بعض الفقهاء أنَّه قال:

لا يجوز للمصلِّي أن يقول بعد الفراغ من الصَّلاة: أستغفر الله؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ﴾[النِّساء:١٧]. اهـ.

فقلتُ:

أَطبق المحدِّثون على رواية الاستغفار بعد الصَّلاة عن النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واتَّفق الأئمَّة على ندب ذلك بلا نكيرٍ.

ولا مَساغ لردِّ الأحاديث الواردة في ذلك عن معناها انتصارًا للرَّأي؛ لدلالتها القطعيَّة على ما أَرشدت إليه، دلالةً يفهمها العربيُّ والعجميُّ، والبليغ والغبيُّ؛ لظهورها نصًّا ومجيئها على شرط الصَّحيح.

والأعجب من هذا: استدلاله بالآية على عدم الجواز، مع أنَّ الَّذي أُنزِلت عليه صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الَّذي سنَّ الاستغفار بعد الصَّلوات قولًا وفعلًا.

قَالَ الشَّارِحُ وفّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فيما مضى هذه الدَّعوى الَّتي ذكرها (بعض الطَّلبة عن بعض الفقهاء) من قوله بأنَّه (لا يجوز للمصلِّي أن يقول بعد الفراغ من الصَّلاة: أستغفر الله)، وعلَّل ذلك بأنَّ (الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ﴾[النِّساء:١٧])، وتوهَّم هذا أنَّ الصَّلاة عملٌ فاضلٌ، والآية دالَّةٌ على اختصاص التَّوبة بالعمل السَّيِّئ.

وقد ردَّ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ قوله هذا **بشيئين اثنين**:

أحدهما: إطباق المحدِّثين (على رواية الاستغفار بعد الصَّلاة عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

والثَّاني: اتِّفاق أئمَّة الفقهاء (على ندب ذلك بلا نكيرٍ).

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنَّه (لا مَساغ لردِّ الأحاديث الواردة في ذلك عن معناها انتصارًا للرَّأي)؛ فإنَّه إذا صحَّ الأثر بطل النَّظر، والأحاديث الواردة عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الباب قطعيَّةٌ في هذا المراد؛ لظهور نصِّها وصحَّة أسانيدها.

وهذه الدَّعوى الَّتي ادَّعاها المدَّعي ظاهرةُ البطلان؛ فإنَّ الَّذي أُنزِلت عليه هذه الآية هو الَّذي كان يستغفر صَلَوَاتُ ٱللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ في أدبار الصَّلوات؛ كما سيأتي في كلام المصنِّف بذكر الأحاديث الواردة في ذلك.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وهاك بيانَ الأحاديث الَّتي رواها أئمَّة السُّنن في «صحاحهم» و«سننهم» و«مسانيدهم».

قال الإمام مسلمٌ في «صحيحه» في (باب استحباب الذِّكر بعد الصَّلاة وبيان صفته): حدَّثنا داودُ بن رُشَيدٍ، حدَّثنا الوليد، عن الأوزاعيِّ، عن أبي عمَّارٍ - اسمُه شدَّاد بن عبد الله -، عن أبي أسماءَ، عَن ثَوبانَ، قال: كان رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثًا، وقال: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ**». قال الوليد: فقلتُ للأوزاعيِّ: كيف الاستغفار؟ قال: تقول: أستغفر الله، أستغفر الله.

وروى ابن أبي شيبةَ بإسنادٍ صحيحٍ عن زَاذانَ قال: حدَّثني رجلٌ من الأنصار قال: سمعتُ رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يقول في دبر الصَّلاة: «**اللَّهَمَّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الغَفُورُ**» مائة مرَّةٍ.

وروى عبد الرَّزَّاق عن معاذ بن جبلٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: «من قال بعد كلِّ صلاةٍ: (أستغفر الله الَّذي لا إله إلَّا هو الحيُّ القيُّوم وأتوب إليه) ثلاث مرَّاتٍ؛ كفَّر الله عنه ذنوبه وإن كان فرَّ من الزَّحف».

وروى ابن السُّنِّي وابن النَّجَّار عن معاذٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ مرفوعًا: «**مَنْ قَالَ بَعْدَ الفَجْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَبَعْدَ العَصْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: (أَسْتَغْفِرُ اللهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيهِ)؛ كُفِّرَتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ البَحْرِ**».

وروى الدَّيلميُّ عن أبي هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ مرفوعًا: «**مَنِ اسْتَغْفَرَ اللهَ** عَزَّوَجَلَّ **سَبْعِينَ مَرَّةً**

فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ غُفِرَ لَهُ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الذُّنُوبِ».

ورَوَى الخطيب مرفوعًا: «أَيُّ عَبْدٍ صَلَّى الفَرِيضَةَ ثُمَّ اسْتَغْفَرَ اللهَ عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ لَمْ يَقُمْ مِن مَقَامِهِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ ذُنُوبُهُ».

والأحاديث والآثار في هذا الباب كثيرةٌ، وفيما ذكرناه كفايةٌ للمُنصِف.



قَالَ الشَّارِحُ وفّقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فيما سلف الأحاديث الواردة عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المشتملة على مشروعيَّة استغفار الله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ بعد الصَّلاة.

وأصحُّ المرويِّ في هذا الباب هو الحديث الَّذي صدَّر به المصنِّف مخرَّجًا من «صحيح مسلمٍ»؛ وهو حديث (ثوبانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ قال: كان رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثًا، وقال: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ»)، فإنَّ هذا الحديث نصٌّ في هذه المسألة؛ لقول الصَّحابيِّ: (كان رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثًا).

والمراد بـ (الانصراف) في هذا المحلِّ: التَّسليم من الصَّلاة.

فإنَّ (الانصراف من الصَّلاة) الوارد في الأحاديث يشمل معنيين اثنين:

- **أحدهما**: السَّلام من الصَّلاة.
- **والآخر**: الخروج من المسجد.

والمراد هنا: المحلُّ الأوَّل؛ فكان صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إذا سلَّم من صلاته استغفر ثلاثًا.

ولم يأت بيان لفظ الاستغفار في هذا المحلِّ في حديثٍ صحيحٍ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ولهذا سأل (الوليدُ) بن مسلمٍ الدِّمشقيُّ أبا عمرٍو (الأوزاعيَّ: كيف الاستغفار؟ قال: تقول: أستغفر الله، أستغفر الله)، [فالحديث خبرٌ عن وقوع الاستغفار دون تعيين صيغته، ولو كان مشتمِلًا على صيغة الاستغفار لم يحتج الوليدُ إلى سؤال الأوزاعيِّ، وكونُه غيرَ مشهورٍ عندهم يدلُّ على الحاجة إلى السُّؤال.

ولم يذكر الأوزاعيُّ كونَه مسندًا، فلم يَأْثُره عمَّن فوقَه، فيُحتمَل أن يكون قاله من قِبل فهمه.

ولم أجد في الأحاديث النَّبويَّة ولا الآثار السَّلفيَّة عن الصَّحابة والتَّابعين ما يُعيِّن الاستغفار الوارد بعد الصَّلاة في صيغته][(١)].

والإتيان بهذا اللَّفظ جائزٌ بلا خلافٍ؛ فإذا قال العبد: (أستغفر الله)؛ كان مستغفرًا.

ولو جاء العبد بغير ذلك من الألفاظ المشتمِلة على الاستغفار؛ كان فعلُه صحيحًا.

[وأمثَلُ ما جاء فيه: ما رواه أبو داودَ من حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا سلَّم من الصَّلاة قال: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ...**». الحديثَ، ورجالُه ثقاتٌ.

ولو صحَّ هذا الحديثُ لكان تفسيرًا للإجمال الواقع في رواية مسلمٍ، لكنَّ المحفوظ فيه من حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفظ «صحيح مسلمٍ» أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يدعو بهذا الدُّعاء في صلاته بين التَّشهُّد والتَّسليم، فقوله: (كان إذا سلَّم من الصَّلاة) غلطٌ.

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ منقولةٌ من شرح «الباقيات الصَّالحات من الأذكار بعد الصَّلوات».

وما وقع في رواية أحمدَ من حديث ثوبانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه كان يقول: «**أَسْتَغْفِرُ اللهَ**» غلطٌ من الرَّاوي، فلا تصحُّ.

فالصَّحيح رواية مسلمٍ؛ أنَّه حكايةُ حالٍ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استغفر، دون بيان صيغة استغفاره.

وأقلُّ ما يقع به الاستغفار هو قول: (أستغفر الله)، وبه أجاب الأوزاعيُّ الوليدَ بنَ مسلمٍ لمَّا سأله، فإنَّه لمَّا افتقر إلى جواب سؤاله في معرفة الاستغفار أجابه بأقلِّ ما يكون، فقال: «أستغفر الله»، فهذا قدرٌ مجزومٌ بحصول الاستغفار معه، فإذا قال الإنسان: (أستغفر الله) قُطِع بأنَّه استغفر.

ولا تمتنع الزِّيادة على (أستغفر الله)، والفقهاء مُطبِقون على هذا، فالفقهاء في كلِّ مذهبٍ يذكرون صيغًا تزيد على هذا، فمنهم من يقول: (أستغفر الله وهو العليُّ العظيم)، ومنهم من يقول: (أستغفر الله وأتوب إليه، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله)، ومنهم من يزيد جملةً طويلةً، وهذا يُصدِّق القولَ بأنَّ المذكور في الحديث حكايةُ حالٍ، وإلَّا لَمَا اختلف فقهاء المذاهب في الصِّيغة الَّتي يذكرونها، وتوسيعُهم فيها يدلُّ على جواز كلِّ صيغةٍ يتحقَّق بها الاستغفار.

إذا تقرَّر هذا؛ رُجِع إلى أنَّ الأصلَ أن يستغفرَ العبد ربَّه، فإذا قال: (أستغفر الله) جاء بالأقلِّ، وإذا قال: (أستغفر الله وهو العليُّ العظيم) كان آتيًا بالاستغفار.

وأكملُه: ما لزمه النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخرَ حياته، وهو (أستغفر الله وأتوب إليه)، فيجمع بين سؤال المغفرة وإعلان التَّوبة إلى الله؛ لِما في «صحيح مسلمٍ» من حديث عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان أكثر ما يقول في آخر حياته عند استغفاره:

«**أَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ**»، وأصلُه عند البخاريِّ.

فأكملُ ما يكون من الاستغفار أن يقول العبد: (أستغفر الله وأتوب إليه)، وإذا اقتصر على قول: (أستغفر الله) جاز بلا ريبٍ، وكذا لو قال: (أستغفر الله وهو العليُّ العظيمُ) جاز بلا تردُّدٍ، فليس له صيغةٌ معيَّنةٌ يُعمَل بها.

وما ذكرناه من تقديم هذه الصِّيغة (أستغفر الله وأتوب إليه) لا يُعكِّر عليه حديث شدَّاد بن أوسٍ عند البخاريِّ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ**...» إلى تمامه، فهذا الذِّكر سيِّد الاستغفار، لكن لم نقدِّمه؛ لأنَّ أعظميَّته باعتبار ما فيه من المعنى، فهو سيِّد الاستغفار باعتبار عظمة ما فيه، لكن من جهة العمل وقع تقييدُه بالصَّباح والمساء، وأمَّا فيما كان يلزمه النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هجِّيراهُ ويُكثِر من قوله فهو: (أستغفر الله وأتوب إليه)، فهو مقدَّمٌ على غيره][1].

أمَّا الأحاديث المرويَّة في هذا الباب ممَّا ذكره المصنِّف عقب ذلك؛ فلا يصحُّ منها شيءٌ.

والحديث الأوَّل الَّذي عزاه إلى ابن أبي شيبةَ، ثمَّ قال: (بإسنادٍ صحيحٍ)، وشاركه المعلِّق على هذه الرِّسالة في دعوى الصِّحَّة = ليس بصحيحٍ؛ فإنَّ هذه اللَّفظة مُعلَّةٌ، ولا يصحُّ قوله: (يقول في دبر الصَّلاة).

والمحفوظ في روايات هذا الحديث - كما ثبت عند النَّسائيِّ في «السُّنن الكبرى» - أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال هذا بعد صلاة الضُّحى؛ فقوله: (يقول في دبر الصَّلاة) يُوهِم

(١) ما بين المعقوفتين منقولٌ من شرح «الباقيات الصَّالحات من الأذكار بعد الصَّلوات».

أنَّها المكتوبة، **والصَّحيح** ما جاء التَّصريح به عند النَّسائيِّ في «السُّنن الكبرى» أنَّها صلاة الضُّحى.

فهذا الذِّكر مشروعٌ عقب صلاة الضُّحى، لا عقب الصَّلوات المكتوبات.

وقد اختلف أهل العلم رَحِمَهُمُاللَّهُ تَعَالَىٰ في الإتيان بالاستغفار؛ أيختصُّ بالصَّلاة المكتوبة، أم يعمُّ كلَّ صلاةٍ من صلوات النَّوافل؟

وأصحُّ القولين: أنَّ الاستغفار مختصٌّ بالصَّلوات المكتوبات؛ فيُشرَع للإنسان أن يستغفر ثلاثًا عقب الصَّلوات المكتوبات؛ هذا هو الَّذي جاء به التَّصريح في الأحاديث الصَّحيحة عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أمَّا النَّوافل فلم يثبت منها شيءٌ؛ إلَّا هذا الحديث المخرَّج عند النَّسائيِّ في «السُّنن الكبرى»، وفيه الاستغفار بهذا اللَّفظ مائة مرَّةٍ بعد صلاة الضُّحى، وما عدا ذلك من النَّوافل فلم يثبت الاستغفار عقبه؛ بل لم يثبت عقب النَّوافل شيءٌ من الأذكار إلَّا هذا الذِّكر عقب صلاة الضُّحى، وإلَّا قول: «سبحان الملِك القُدُّوس» في دبر الوتر.

وبقيَّة الأحاديث بعدَه المعزوَّةِ إلى «مصنَّف عبد الرَّزَّاق»، و«عمل اليوم واللَّيلة» لابن السُّنِّي، و«ذيل تاريخ بغدادَ» لابن النَّجَّار، و«مسند الفردوس» للدَّيلميِّ، و«تاريخ بغدادَ» للخطيب؛ كلُّها أحاديثُ ضعيفةٌ لا تثبت عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.



قَال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

ولا يَخفى على الخبير أنَّ من سَبَر كثيرًا من جزئيَّات الطَّاعات، يرى أنَّ الحقَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شرع التَّوبة والاستغفار في خواتيم أعمالها؛ فشرعها في خاتمة الحجِّ، وقيام اللَّيل، وأمر تَعَالَى رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالاستغفار عقب توفيته ما عليه من تبليغ الرِّسالة والجهاد في سبيله حين دخل النَّاس في دينه أفواجًا، فكان التَّبليغ عبادةً قد أكملها وأدَّاها؛ فشَرع له الاستغفار عَقِيبها.

قال الحافظ ابن كثيرٍ في «تفسيره» عند قوله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۚ﴾[البقرة:١٩٩]:

«كثيرًا ما يأمر الله بذكره بعد قضاء العبادات؛ ولهذا ثبت في «صحيح مسلمٍ» أنَّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا فرغ من الصَّلاة يستغفر الله ثلاثًا».

وقال ابن القيِّم في كتابه «طريق الهجرتين» - في بحث ترتيب عبادة الصَّالحين حين دخول وقت الصَّلاة - ما نصُّه:

«فإذا جاء وقت الفرض بادر إليه مكمِّلًا له، ناصحًا فيه لمعبوده، كنصح المحبِّ الصَّادق المحبَّة لمحبوبه الَّذي قد طلب منه أن يعمل له شيئًا ما، فهو لا يبقي مجهودًا؛ بل يبذل مقدوره كلَّه في تحسينه وتزيينه وإصلاحه وإكماله؛ ليقع موقعًا من محبوبه؛ فينال به رضاه عنه وقربَه منه.

أفلا يستحي العبد من ربِّه ومولاه ومعبوده ألَّا يكون عمله هكذا؟! وهو يرى المحبِّين في أشغال محبوبيهم من الخلق كيف يجتهدون في إيقاعها على أحسن وجهٍ وأكملِه؛ بل هو يجد من نفسه ذلك مع من يحبُّه من الخلق؛ فلا أقلَّ من أن يكون مع ربِّه

بهذه المنزلة.

ومن أنصف نفسَه، وعرف أعماله؛ استحى من الله أن يواجهه بعمله أو يرضاه لربِّه وهو يعلم من نفسه أنَّه لو عمل لمحبوبٍ له من النَّاس لَبذل فيه نصحَه ولم يَدَع من حُسنِه شيئًا إلَّا فعله.

وبالجملة: فهذا حال هذا العبد مع ربِّه في جميع أعماله؛ فهو يعلم أنَّه لا يُوفِّي هذا المقام حقَّه، فهو أبدًا يستغفر الله عَقِيب كلِّ عملٍ.

وكان النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا سلَّم من الصَّلاة استغفر الله ثلاثًا.

وقال تَعَالَى: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾﴾[الذَّاريات]؛ فأخبر عن استغفارهم عَقِيب صلاة اللَّيل؛ قال الحسن: «مدُّوا الصَّلاة إلى السَّحر، ثمَّ جلسوا يستغفرون ربَّهم».

وقال تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٩﴾﴾[البقرة]؛ فأمر سُبْحَانَهُ بالاستغفار بعد الوقوف بعرفةَ والمزدلفة.

وشُرِع للمتوضِّئ أن يقول بعد وضوئه: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ**».

فهذه توبةٌ بعد الوضوء، وتوبةٌ بعد الحجِّ، وتوبةٌ بعد الصَّلاة، وتوبةٌ بعد قيام اللَّيل.

فصاحب هذا المقام مضطرٌّ إلى التَّوبة والاستغفار - كما تبيَّن -؛ فهو لا يزال مستغفِرًا تائبًا، وكلَّما كثرت طاعاتُه، كثرت توبتُه واستغفاره». اهـ.



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ هنا ما شرعه الله عَزَّوَجَلَّ لعباده من التَّوبة والاستغفار في خواتيم أعمالهم، ومُقدَّم ذلك: ما أُمِر به النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في سورة النَّصر؛ إذ لمَّا مَنَّ الله عَزَّوَجَلَّ عليه بتبليغ الرِّسالة وأداء الأمانة، أمره صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بأن يستغفر ربَّه سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ فقيل له: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ٣﴾[النَّصر].

ثمَّ أُمِرت الأمَّة جمعاءَ في مقاماتٍ كثيرةٍ بأن تستغفر ربَّها عند الفراغ من الأعمال الصَّالحة.

فأُمِر العبد بعد الفراغ من الصَّلاة أن يقتدي بالنَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بالاستغفار ثلاثًا.

وأُمِر النَّاس عقب فراغهم من الحجِّ أن يستغفروا الله عَزَّوَجَلَّ؛ كما قال تَعَالَىٰ: (﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۚ﴾[البقرة: ١٩٩]).

وأُمِر العبد كذلك بأن يستغفر ربَّه سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ - أمرًا مستحبًّا - إذا فرغ من صلاة اللَّيل؛ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ في حقِّ أهل اللَّيل: (﴿كَانُواْ قَلِيلٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ ١٧ وَبِٱلۡأَسۡحَارِ هُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ ١٨﴾[الذَّاريات])، ووصفهم سُبۡحَانَهُ بذلك فقال: ﴿وَٱلۡمُسۡتَغۡفِرِينَ بِٱلۡأَسۡحَارِ﴾[آل عمران:١٧].

(قال الحسن) البصريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: («مدُّوا الصَّلاة إلى السَّحر، ثمَّ جلسوا يستغفرون ربَّهم»)؛ ذلك أنَّهم لمَّا طال قيامهم لله عَزَّوَجَلَّ خافوا ألَّا تُقبَل منهم هذه الأعمال أو أن يقصِّروا فيها، ففزعوا إلى استغفار الله عَزَّوَجَلَّ.

وذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أيضًا من هذه المقامات: ما يُشرَع للمتوضِّئ أن يقول بعد وضوئه: («اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ المُتَطَهِّرِينَ»)، ونقل ذلك من

كلام ابن القيِّم في «طريق الهجرتين».

وهذا الحديث مخرَّجٌ عند التِّرمذيِّ، وإسناده صحيحٌ، إلَّا أنَّ هذه الزِّيادة شاذَّةٌ، فلا تَثبُت عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأصل الحديث في «صحيح مسلمٍ» ليس فيه ذكر هذه الزِّيادة، وإنَّما فيه ذكر الشَّهادتين؛ **فالمحفوظ**: ذكر الشَّهادتين، أمَّا زيادة «**اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ**» فإنَّها لا تصحُّ.

ويصحُّ في ذلك الحديث الآخر المخرَّج عند النَّسئيِّ في «السُّنن الكبرى» من حديث أبي سعيدٍ الخُدريِّ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا فرغ من وضوئه قال: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ**»؛ فإنَّ هذا الحديث صحيحٌ، وقد رُوي موقوفًا ومرفوعًا، والصَّحيح وقفُه، إلَّا أنَّ مثله لا يُقال من قِبل الرَّأي؛ **فالصَّحيح** أنَّه من الأذكار الَّتي يأتي بها العبد بعد فراغه من وضوئه.

والمقصود أن تعلم أنَّ الشَّريعة رتَّبت الاستغفارَ والتَّوبة إلى الله عَزَّوَجَلَّ في عدَّة مقاماتٍ من الطَّاعات؛ كما ذكر المصنِّف تصديق ذلك من كلام أبي الفداء (ابن كثيرٍ في «تفسيره»)، وصاحبه أبي عبد الله (ابن القيِّم في «طريق الهجرتين»).

وهذه التَّوبة الَّتي وردت في هذه المقامات ليست توبةً من مُقارَفة الرَّذائل - باتِّفاق أهل العلم -، ولكنَّها توبةٌ من ترك تكميل الفضائل؛ **فإنَّ التَّوبة الَّتي أُمِر بها العبد نوعان**:

- **النَّوع الأوَّل**: التَّوبة من مُقارَفة الرَّذائل.
- **والآخر**: التَّوبة من ترك تكميل الفضائل.

وقد ذكر هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيميَّةَ في «رسالة التَّوبة»، وصاحبه ابن القيِّم في «مدارج السَّالكين»، وحفيده بالتَّلمذة أبو الفرج ابن رجبٍ في «تفسير سورة النَّصر».

فحينئذٍ يكون العبد في هذه المقامات تائبًا إلى الله عَزَّوَجَلَّ من تركه تكميله للفضائل؛ فإنَّه ربَّما لحقه فتورٌ أو نقصٌ أثناء هذا العمل أو قصَّر في شيءٍ من أحكامه؛ فيتوب إلى الله عَزَّوَجَلَّ من عدم تكميله لفضائله.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أيضًا بعد ذلك بكراريسَ:

«فإن قيل: فما وجه خوفِ الملائكة وهم معصومون من الذُّنوب الَّتي هي أسباب المخالَفة، وشدَّةِ خوف النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مع علمه بأنَّ الله قد غفر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر، وأنَّه أقرب الخلق إلى الله؟!

قيل: **عن هذا أربعة أجوبةٍ:**

الجواب الأوَّل: أنَّ هذا الخوف على حسب القرب من الله والمنزلة عنده، وكلَّما كان العبد أقرب إلى الله كان خوفُه منه أشدَّ؛ لأنَّه يُطالَب بما لا يُطالَب به غيرُه، ويجب عليه من رعاية تلك المنزلة وحقوقها ما لا يجب على غيره.

ونظير هذا في المُشاهَد: أنَّ الماثل بين يدي أحد الملوك المُشاهِد له، أشدُّ خوفًا منه من البعيد عنه؛ بحسب قربه منه ومنزلته عنده ومعرفته به وبحقوقه، وأنَّه يُطالَب من حقوق الخِدمة وأدائها بما لا يُطالَب به غيره؛ فهو أحقُّ بالخوف من البعيد.

ومَن تصوَّر هذا حقَّ تصوُّرِه؛ فهم قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**إِنِّي أَعْلَمُكُمْ بِاللهِ وَأَشَدُّكُمْ لَهُ خَشْيَةً**»، وفهم قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فيما أخرجه أبو داودَ وغيره من حديث زيدِ بن ثابتٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، عن النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنَّه قال: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ لَهُمْ خَيْرًا مِنْ أَعْمَالِهِمْ**».

وليس المراد به: (لو عذَّبهم تصرَّف في ملكه، والمتصرِّف في ملكه غير ظالمٍ) كما يظنُّه كثيرٌ من النَّاس؛ فإنَّ هذا لا يتضمَّن مدحًا، والحديث إنَّما سيق للمدح وبيانِ عِظم

حقِّ الله على عباده، وأنَّه لو عذَّبهم لَعذَّبهم بحقِّه عليهم ولم يكن بغير استحقاقٍ؛ فإنَّ حقَّه سُبْحَانَهُ عليهم أضعافُ ما أَتوا، ولهذا قال بعده: «**وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ لَهُمْ خَيْرًا مِنْ أَعْمَالِهِمْ**» يعني أنَّ رحمته لهم ليست على قدر أعمالهم؛ إذ أعمالهم لا تستقلُّ باقتضاء الرَّحمة، وحقوقُ عبوديَّته وشكرُه الَّتي يستحقُّها عليهم لم يقوموا بها؛ فلو عذَّبهم والحالة هذه لَكان تعذيبًا لحقِّه وهو غير ظالمٍ لهم فيه، ولا سيَّما فإنَّ أعمالهم لا توازي القليل من نِعمه عليهم؛ فتبقى نِعمُه الكثيرة لا مقابلَ لها من شكرهم، فإذا عذَّبهم على ترك شكرهم وأداء حقِّه الذي ينبغي له سُبْحَانَهُ عذَّبهم ولم يكن ظالمًا لهم.

فإن قيل: فهم إذا فعلوا مقدورَهم مِن شكره وعبوديَّته، لم يكن ما عداه ممَّا ينبغي له مقدورًا لهم؛ فكيف يَحسُن العذاب عليه؟!

قيل: **الجواب من وجهين**:

أحدهما: أنَّ المقدور للعبد لا يأتي به كلَّه؛ بل لا بدَّ من فتورٍ وإعراضٍ وغفلةٍ وتَوانٍ.

وأيضًا ففي نفس قيامه بالعبوديَّة لا يُوفِّيها حقَّها الواجبَ لها من كمال المراقبة والإجلال والتَّعظيم والنَّصيحة التَّامَّة لله فيها؛ بحيث يبذل مقدوره كلَّه في تحسينها وتكميلها ظاهرًا وباطنًا؛ فالتَّقصير لازمٌ في حال التَّرك وفي حال الفعل.

ولهذا سأل الصِّدِّيقُ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعاءً يدعو به في صلاته؛ قال له: «**قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ؛ فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ**».

فأخبر عن ظلمه لنفسه، مؤكِّدًا له بـ (إنَّ) المقتضيةِ ثبوت الخبر وتحقُّقه، ثمَّ أكَّده بالمصدر النَّافي للتَّجوُّز والاستعارة، ثمَّ وصفه بـ (الكثرة) المقتضية لتعدُّده وتكثُّره، ثمَّ

قال: «**فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ**» أي لا ينالها عملي ولا سعيي؛ بل عملي يَقصُر عنها، وإنَّما هي مِن فضلك وإحسانك، لا بِكسبي ولا باستغفاري وتوبتي، ثمَّ قال: «**وَارْحَمْنِي**» أي ليس مُعوَّلي إلَّا على مُجرَّد رحمتك؛ فإنْ رحمتَني وإلَّا فالهلاك لازمٌ لي.

فليتدبَّر اللَّبيب هذا الدُّعاء وما فيه من المعارف والعبوديَّة، وفي ضمنه أنَّه لو عذَّبتني لعدلتَ فِيَّ ولم تظلمني، وإنِّي لا أنجو إلَّا برحمتك ومغفرتك.

ومن هذا: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ**».

فإذا كان عمل العبد لا يستقلُّ بالنَّجاة؛ فلو لم يُنجه الله لم يكن قد بخسه شيئًا من حقِّه ولا ظلمه = فإنَّه ليس معه ما يقتضي نجاته، وعمله ليس وافيًا بشكر القليل من نِعمه، فهل يكون ظالمًا له لو عذَّبه؟! وهل تكون رحمته له جزاءً لعمله؟ ويكون العمل ثمنًا لها مع تقصيره فيه وعدم توفيته ما ينبغي له من بذل النَّصيحة فيه، وكمال العبوديَّة من الحياء والمراقبة والمحبَّة والخشوع وحضور القلب بين يدي الله في العمل له؟

ومَن علم هذا، علم السِّرَّ في كون أعمال الطَّاعات تُختَم بالاستغفار».

ثمَّ ساق نحو ما تقدَّم له، وقال بعدُ: «فهذا ونحوه ممَّا يُبيِّن حقيقة الأمر، وأنَّ كلَّ أحدٍ محتاجٌ إلى مغفرة الله ورحمته، وأنَّه لا سبيل إلى النَّجاة بدون مغفرته ورحمته أصلًا».

ومن أراد تمام الأجوبة فعليه بالكتاب المذكور، ضاعف الله لمؤلِّفه الأجور.

قَالَ الشَّارِحُ وفّقَه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ هنا استطرادًا - نقله من كلام ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في «طريق الهجرتين» - متعلِّقًا ببيان السِّرِّ في ختم الطَّاعات بالاستغفار؛ إذ أورد ابن القيِّم قولَ القائل: (فإن قيل: فما وجه خوفِ الملائكة وهم معصومون من الذُّنوب الَّتي هي أسباب المخالَفة، وشدَّةِ خوف النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع علمه بأنَّ الله قد غفر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر، وأنَّه أقرب الخلق إلى الله؟!).

فبيَّن ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مأخذ الخوف عند نبيِّ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والملائكة المُقرَّبين بأجوبةٍ عدَّةٍ، اقتصر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ على جوابٍ واحدٍ منها؛ وهو أنَّ الخوف من الرَّبِّ إنَّما يكون على قدر المعرفة، ومعرفة القريب بالله أعظم من معرفة غيره.

فلمَّا كان نبيُّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ربِّه بمنزلةٍ عظيمةٍ، ومعرفةٍ كبيرةٍ، وكان الملائكة المُقرَّبون كذلك؛ صار خوفُهم أعظم من خوف غيرهم؛ فهم يخافون لمزيد معرفتهم بربِّهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ إذْ قصَّروا في عدم القيام بحقِّه.

وقد أورد المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من كلام ابن القيِّم أيضًا إشكالًا آخرَ؛ وفيه: (فإن قيل: فهم إذا فعلوا مقدورَهم مِن شكره وعبوديَّته، لم يكن ما عداه ممَّا ينبغي له مقدورًا لهم؛ فكيف يَحسُن العذاب عليه؟!) يعني أنَّ الأمر والنَّهي معلَّقٌ بالقدرة والاستطاعة، فإذا جاء العبد بما يقدِر عليه من شكر الله وعبوديَّته لم يكن حينئذٍ ملومًا على تقصيره في عدم الإتيان بما لا يقدر عليه.

وأجاب ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عن ذلك (من وجهين):

(أحدهما: أنَّ المقدور للعبد لا يأتي به كلِّه؛ بل لا بدَّ من فتورٍ وإعراضٍ وغفلةٍ وتَوانٍ)؛ فهو يُقصِّر في إتيانه بما يقدر عليه.

والوجه الثَّاني: أنَّ (نفس) قيام العبد (بالعبوديَّة) لا يكون مكمِّلًا للحقِّ (الواجب لها من كمال المراقبة والإجلال والتَّعظيم) لله عَزَّوَجَلَّ؛ بل يلحقه نقصٌ في ذلك؛ (فالتَّقصير لازمٌ) للعبد (في حال التَّرك وفي حال الفعل).

ثمَّ ذكر ما يُصدِّق هذا من الدُّعاء المشهور الَّذي علمه النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصِّدِّيقَ: («قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ؛ فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ»).

وقد أفرده شيخ الإسلام ابن تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بشرحٍ نفيسٍ، ذكر ما تضمَّنه هذا الدُّعاء من العبوديَّة، الَّتي ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى من كلام ابن القيِّم طرفًا منها.

وفيها تقرير حاجة العبد واضطراره إلى رحمة الله عَزَّوَجَلَّ، وإذا كان محتاجًا إليها لا مَخرجَ له عنها، وهي معوَّلُه في الفوز؛ فحينئذٍ كان العبد مأمورًا بدوام استغفار الله عَزَّوَجَلَّ في أعقاب الطَّاعات ليشمله الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى برحمته.

و(تمام الأجوبة) - كما ذكر المصنِّف - في (الكتاب المذكور).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وقال الأستاذ الإمام مفتي مصرَ - حرس المولى وجوده - في تفسيره قوله تَعَالَىٰ حكايةً عن إبراهيمَ وإسماعيلَ عَلَيْهِمَا ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾﴾[البقرة]:

«تاب: بالمثنَّاة كـ(ثاب) بالمثلَّثة؛ ومعناه: رجع.

ويُقال: (تاب العبد إلى ربِّه) أي رجع إليه؛ لأنَّ اقتراف الذَّنب إعراضٌ عن الله؛ أي عن طريق دينه ومُوجِبات رضوانه.

ويقال: (تاب الله على العبد)؛ لأنَّ التَّوبة من الله تتضمَّن معنى الرَّحمة والعطف، كأنَّ الرَّحمة الإلهيَّة تنحرف عن المذنِب باقترافه أسباب العقوبة؛ فإذا تاب عادت إليه وعطف ربُّه عليه.

والتَّوبة تختلف باختلاف درجات النَّاس؛ فعبدُك يتوب إليك مِن ترك ما أمرتَه بفعله أو فعل ما أمرتَه بتركه، وصديقك يتوب إليك ويعتذر إذا هو قصَّر في عملٍ لك فيه فائدةٌ عمَّا في إمكانه واستطاعته، وولدك يتوب إذا قصَّر في أدبٍ من الآداب الَّتي ترشده إليها ليكون في نفسه عزيزًا كريمًا.

وكذلك تختلف توبات التَّائبين إلى الله تَعَالَىٰ باختلاف درجاتهم في معرفته وفهم أسرار شريعته.

فعامَّة المؤمنين لا يعرفون من مُوجِبات سخط الله تَعَالَىٰ وأسباب عقوبته إلَّا المعاصي الَّتي شدَّدت الشَّريعة في النَّهي عنها، وإذا تابوا من عمل سيِّئٍ فإنَّما يتوبون منها.

وخواصُّ المؤمنين يعرفون أنَّ لكلِّ عملٍ سـيِّءٍ لَوثةً في النَّفس تَبعُد بها عن الكمال، ولكلِّ عملٍ صالحٍ أثرًا فيها يقرِّبها من الله وصفاته.

فالتَّقصير في الصَّالحات يُعَدُّ عند هؤلاء من الذُّنوب الَّتي تَهبِط بالنَّفس وتُبعِدها عن الله تَعَالَىٰ؛ فهي إذا قصَّرت فيها تتوب، وإذا شمَّرت لا تأمن النَّقائص والعيوب.

ويختلف اتِّهام هؤلاء الأبرار لأنفسهم باختلاف معرفتهم بصفات النَّفس وما يَعرِض لها من الآفات في سيرها، ومعرفتهم بكمال الله جَلَّجَلَالُهُ، ومعنى القرب منه واستحقاق رضوانه؛ ولذلك قال بعض العارفين: «حسنات الأبرار، سيِّئات المُقرَّبين».

ومن هنا تفهم معنى (التَّوبة) الَّتي طلبها إبراهيمُ وإسماعيلُ - عليهما الصَّلاة والتَّسليم». اهـ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ختم المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ هذه الرِّسالة الوجيزة بنقلٍ نفيسٍ عن (مفتي مصرَ) في زمانه محمَّد عبده - غفر الله له وسامحه -، وله كلامٌ حسنٌ في التَّفسير، مع زلَّاتٍ عظيمةٍ في عدَّة أبوابٍ من أبواب الدِّين، وقد اشتملت هذه الجملة المنقولة من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسألتين عظيمتين:

أولاهما: بيان حقيقة (التَّوبة).

والثَّانية: بيان مراتب التَّوبة.

فأمَّا المسألة الأولى - وهي بيان حقيقة (التَّوبة) -: فإنَّه ذكر أنَّ حقيقة (التَّوبة) هي

رجوع العبد إلى ربِّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأنَّ أصل (التَّوْب): الرُّجوع، وإذا تاب العبد إلى ربِّه فإنَّه يكون راجعًا إليه.

أمَّا المسألة الثَّانية - وهي مراتب التَّوبة -: فذكر كلامًا منثورًا؛ حاصلُه ما تقدَّم تقريره أنَّ **التَّوبة نوعان**:

- **أوَّلهما**: التَّوبة من فعل السِّيِّئات؛ وهي مُقارَفة الرَّذائل.
- **والثَّاني**: التَّوبة من التَّقصير في الطَّاعات؛ وهي التَّوبة من ترك تكميل الفضائل.

والنَّاس متفاوتون في إدراكهم لهاتين المرتبتين؛ فعامَّة المؤمنين لا يعرفون من معاني التَّوبة إلَّا التَّوبة من المعاصي، وأمَّا خواصُّ المؤمنين فهم يعلمون أنَّهم إذا قصَّروا في الصَّالحات وفرَّطوا في الطَّاعات فإنَّ ذلك نقصٌ يُوجِب المسارعة إلى التَّوبة.

ولهذا قال بعض أهل الفضل والإحسان: («حسنات الأبرار، سيِّئات المُقرَّبين») يعني أنَّ الأعمال الَّتي يعملها عباد الله الأبرار هي بالنِّسبة إلى مقام من فوقَهم من المُقرَّبين سيِّئاتٌ في حقِّهم؛ فإنَّ المُقرَّبين قد يفعلون حسناتٍ، ثمَّ يعرفون أنَّ هذه الحسنات قد لحقهم فيها نقصٌ، ولا يدرك الأبرار هذا المعنى؛ فحينئذٍ تكون حسناتُ الأبرار بمنزلة السَّيِّئات لأولئك؛ لكمال حالهم.

وهذا آخر التَّقرير على هذه الرِّسالة، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على عبده ورسوله محمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين [1].

(١) تمَّ التَّعليق على الكتاب في مجلس واحدٍ، بعد الظُّهر يوم السَّبت الخامس عشر من جمادى الأولى، سنة سبعٍ وعشرين بعد الأربعمائة والألف، في جامع الإيمان بحيِّ النَّسيم بمدينة الرِّياض، ومدَّته: أربعون دقيقةً.

فَوَائِد





فَوَائِد




فَوَائِد




فَوَائِد


